



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والثلاثون - تشرين الأول/ أكتوبر 2016 - السنة الرابعة عشر
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2016

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار للأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

- أولاً : مقدمة 6
- ثانياً : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: الأسس والمنطلقات وأجهزة الاشراف 8
- ثالثاً : البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:
العناصر الأساسية 10
- رابعاً : انعكاسات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على واقع
التبادل التجاري العربي 11
- خامساً : التقييم ومتطلبات تصحيح المسار 16
- سادساً : الخاتمة 22
- المراجع 24

تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إعداد د. نواف أبو شمالة

أولاً: مقدمة

أظهرت التجارب الدولية تأثير العلاقات القائمة بين مجموعة من الدول الكائنة في إقليم جغرافي بعينه، بمدى ما ينشأ بين مصالحها من تداخلات وتشابكات، تعكس أحياناً قدراً من الاتفاق، إلا أنها غالباً ما تظهر قدراً أعلى من التناقص الذي قد يبلغ حد الصراع، أو في أفضل الأحوال تسفر عن تحقيق احد الأطراف مكاسب على حساب خسائر الطرف الآخر. وهو المنطق الذي قاد الدول المنتمية لذات الإقليم الى التوجه لتنمية مستويات الانخراط في التعاون والعمل المشترك سعياً لتفادي ذلك الصراع، وتعزيزاً للقدرات وللمكاسب الصافية.

استناداً لذلك الطرح فقد تأسست اللبنة الأولى لمشروع التعاون العربي أو العمل العربي المشترك منذ اربعينيات القرن الماضي، لاسيما وأن الدول العربية كافة كانت تسعى لبناء مسار تنموي ينهض بالجميع ويوفر مستقبلاً أكثر أمناً واستقراراً، في ظل أجواء العولمة وتنامي حركة التكتلات على مستوى العالم.

مثل تأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945 أهم خطوات مأسسة التعاون العربي، الذي انطلق بسبع دول في ذلك الحين، حتى شمل لاحقاً كافة الدول العربية. كما مثلت الاتفاقية العربية الموقعة في 13 ابريل 1950 والمعروفة بـ «معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي» خطوة رئيسية في مسار التعاون العربي في المجال الاقتصادي.

نصت المادة السابعة من معاهد الدفاع العربي المشترك على أن «تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه، وإبرام ما تقتضيه الحال من إتفاقيات خاصة لتحقيق تلك الأهداف»، وقد تلى ذلك العديد من الخطوات والجهود التي سعت لتنفيذ ذلك القرار وإنجاز الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول العربية، لاسيما تأسيس «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» كهيئة مكلفة بتنفيذ مشروع الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.

أظهرت التجارب الدولية تأثير العلاقات القائمة بين مجموعة من الدول الكائنة في إقليم جغرافي بعينه، بمدى ما ينشأ بين مصالحها من تداخلات وتشابكات، تعكس أحياناً قدراً من الاتفاق، إلا أنها غالباً ما تظهر قدراً أعلى من التناقص الذي قد يبلغ حد الصراع، أو في أفضل الأحوال تسفر عن تحقيق احد الأطراف مكاسب على حساب خسائر الطرف الآخر. وهو المنطق الذي قاد الدول المنتمية لذات الإقليم الى التوجه لتنمية مستويات الانخراط في التعاون والعمل المشترك سعياً لتفادي ذلك الصراع، وتعزيزاً للقدرات وللمكاسب الصافية.

إلا أنه وفي المحصلة تبين أن هذا المسار - وطبقاً لمرجعياته التي أسس عليها - قد أخفق في إنجاز الأهداف التي أسس لتحقيقها، وهو الأمر الذي فسره العديدون بارتفاع سقف طموحاته. ومن ثم فقد كانت الحاجة ملحة لتأسيس مسار بديل للتعاون الاقتصادي

العربي، يتسم بالواقعية والموضوعية وبالقابلية للتنفيذ، إضافة الى عدم تقيده او إلتزامه بأطر أو بأهداف أكثر طموحاً لتطوير مسار التعاون الاقتصادي العربي، وهي الأمور التي أسفرت عن المسار البديل المتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إطار (1)

مرجعيات مسار التعاون الاقتصادي العربي : محطات أساسية

في ضوء قيام الدول العربية بتنفيذ نص المادة السابعة لمعاهدة الدفاع العربي المشترك بشأن التعاون الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية، تم تأسيس المجلس الاقتصادي (الذي تطور لاحقاً الى إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، حيث قامت الدول الأعضاء في 26 مارس 1959، بالتوقيع على بروتوكول بشأن إسباغ كيان ذاتي على هذا المجلس. واستكمالاً لهذا التعاون اقرت اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية في 1953/9/7، وذلك بغية تسهيل المدفوعات التي تصاحب عمليات التبادل التجاري، وفي 1954/12/15 تم اقرار «العمل على تحقيق وحدة اقتصادية عربية كاملة تنفذ على مراحل» وكذلك «إنشاء هيئة فنية دائمة للتوجيه الاقتصادي في مقر الأمانة العامة تضم خبراء يمثلون الدول العربية - مهمتها تنفيذ ما نصت عليه المادة السابعة من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

أسفرت هذه الجهود المتراكمة عن قيام الدول العربية في 3 يونيو 1957 بإقرار «اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية»، والتي تم بموجبها تأسيس جهاز مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذي أصبح يتحمل مهمة إنجاز مشروع الوحدة الاقتصادية العربية، والذي عقد أولى دورات انعقاده في القاهرة في يونيو 1964. بوصفه الجهاز المسئول عن إدارة اتفاقية الوحدة، على أن يضع فور تشكيله خطة عملية لمراحل التنفيذ، وأن يحدد الإجراءات التشريعية والإدارية والفنية لكل مرحلة، مراعيًا مصالح البلدان الأطراف المتعاقدة بما لا يخل بأهداف الاتفاقية، وأن يرفع المجلس قراراته بشأنها إلي حكومات الأطراف المتعاقدة لإقرارها حسب الأصول الدستورية المرعية لدي كل منها.

التزم هذا المجلس ببدأ التدرج والمرحلية في التنفيذ، وصولاً لهدف الوحدة الاقتصادية العربية، من خلال تحقيقه الحريات في (انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال - تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية - الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي - النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية - التملك والإيضاء والإرث). وفي ذات الاطار تم إقرار العديد من القرارات ابرزها اقرار انشاء السوق العربية المشتركة في 13 أغسطس 1964.

وقد استهدفت جهود مجلس الوحدة الوصول الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول العربية، وذلك على مستوى حركة الاستثمار والعمال والسلع والخدمات، وما يقتضيه ذلك من توحيد التعريف والتشريعات والأنظمة الجمركية المطبقة بما في ذلك توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وتوحيد أنظمة النقل والتراخيص، وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة، وتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة، وتوحيد التشريعات الاقتصادية بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروط متكافئة، وتنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتنسيق تشريعات الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص، وتنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها، وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية. اخذاً في الاعتبار ان الجانب الأكبر من الدول العربية لم ينضم الى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حيث اقتضت عضوية هذا المجلس على 9 دول فقط وهي الأردن ومصر وسوريا والسودان والعراق وفلسطين وموريتانيا والصومال واليمن.

ثانياً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
الأسس والمنطلقات وأجهزة الاشراف

كانت فكرة إنشاء منطقة حرة للتجارة بين الدول العربية حاضرة منذ بدء مسار التعاون العربي منتصف القرن الماضي، وان كان حضورها بقي مرتبطاً باستهداف اكثر طموحاً وهو الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، وبخاصة ضمن اطار مجلس الوحدة الاقتصادية.

ونتيجة للصعوبات التي قيدت ذلك المسار، والسعي العربي لخلق مسار بديل يركز وبشكل أساسي على حرية التبادل التجاري (السعي بشكل اساسي)، فقد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 1978/2/22 باقرار مشروع اتفاقية جديدة للتبادل التجاري العربي، وقام المجلس في 1979/2/28 بتعميم المبادئ العامة لمشروع الاتفاقية الجديدة على الدول الأعضاء لابداء ملاحظاتها.

وتم الارتقاء في هذا المسار من خلال اقرار القمة العربية (عمان 1980) اطاراً كاملاً للتعاون الاقتصادي العربي، من خلال المصادقة على "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك"، واستناداً لذلك قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 1980/9/10 بتشكيل لجنة وزارية سداسية ضمت (تونس والسعودية وسوريا والعراق والكويت والمغرب) لدراسة وتحديد المبادئ الاساسية للاتفاقية الجديدة للتبادل التجاري العربي، واجراء التعديلات الضرورية، وفي 1981/2/27 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باقرار

الاتفاقية المعدلة للتبادل التجاري، والتي سميت بـ «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» وتم الطلب إلى الدول العربية سرعة التصديق عليها، لتدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من ايداع وثائق تصديق خمس دول عربية على الأقل عليها.

وكانت تونس أول الدول التي اودعت وثائق التصديق على الاتفاقية لدى الأمانة العامة في 20 أغسطس 1981 تلتها العراق ثم ليبيا واليمن والبحرين في 26 أغسطس 1982، وهو ما سمح فعلياً بانطلاق تلك الاتفاقية وبدء سريانها في نهاية عام 1982. وحتى العام 1989 انضمت سبع دول أخرى وهي الكويت والأردن والسعودية وفلسطين والسودان وقطر وسوريا، لتتضم بعد ذلك كل من المغرب والصومال والامارات.

كانت فكرة إنشاء منطقة حرة للتجارة بين الدول العربية حاضرة منذ بدء مسار التعاون العربي منتصف القرن الماضي، وان كان حضورها بقي مرتبطاً باستهداف اكثر طموحاً وهو الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، وبخاصة ضمن اطار مجلس الوحدة الاقتصادية.

وقد تضمنت المادة الثانية من هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية التي تأسست عليها (لاحقاً) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأهمها: (تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة - الحماية المتدرجة

للسلع والمنتجات العربية - الربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها - تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري - التبادل المباشر بين الدول العربية - مراعاة الظروف الإنمائية للدول الأعضاء لاسيما الدول الأقل نمواً - التوزيع العادل للأعباء والمنافع المترتبة على تطبيق الاتفاقية - الاسترشاد بمعايير أهمية السلع بالنسبة للمصالح القطرية والقومية في انتقاء السلع والمنتجات العربية التي تتمتع بالأعضاء او التخفيض أو المعاملة التفضيلية - عدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية عن المجال التجاري بين الدول الأعضاء).

رغم ما مثلته «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» من نقلة نوعية في مسار التعاون الاقتصادي العربي، لسبب رئيسي وهو تطور مستوى الوضوح في الهدف المرجو منها، إلا أن الواقع وما فرضه من متغيرات وظروف وقيود سياسية ومؤسسية قد حال دون التمكن من تنفيذها، واستمر هذا الوضع حتى العام 1995 الذي شهد إعادة طرح سبل تفعيل الاتفاقية، من خلال مبادرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية - بعيداً عن إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

حيث قام المجلس باصدار القرار رقم 1248 (سبتمبر 1995) الذي تضمن «تشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وممثلين من غرف التجارة العربية لدراسة

كيفية تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (1981)، واعداد المقترحات اللازمة بهدف الوصول الى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية، وتتماشي مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً، كما تتماشى مع احكام المنظمة العالمية للتجارة». حيث اسفر ذلك التوجه الى مزيد من التحديد والدقة في مستوى الاستهداف، كما انه راعى تطورات الساحة الدولية الممثلة في ظهور منظمة التجارة العالمية، وانضمام العديد من الدول العربية اليها، والالتزام بقواعد عملها، لاسيما ما يتعلق بقيود المعاملات التفضيلية، كما انه لم يبالغ في طموحات الارتقاء بالتعاون الاقتصادي العربي، كما فعل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية طوال العقود السابقة.

وقد نال هذا التوجه دعماً قوياً تمثل في اقرار مؤتمر القمة العربية في دورته الاستثنائية التي عقدت في القاهرة بتاريخ 21- 23 يونيو 1996 القرار رقم 197 المتضمن «تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني للمنطقة».

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 19 فبراير 1997، باقرار الاعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداءً من تاريخ 1998/1/1، وقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنطقة حالياً 18 دولة عربية، وهي: الأردن، الإمارات،

البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، الجزائر. اليمن، السودان.

رغم ما مثلته «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» من نقلة نوعية في مسار التعاون الاقتصادي العربي، لسبب رئيسي وهو تطور مستوى الوضوح في الهدف المرجو منها، إلا أن الواقع وما فرضه من متغيرات وظروف وقيود سياسية ومؤسسية قد حال دون التمكن من تنفيذها، واستمر هذا الوضع حتى العام 1995 الذي شهد إعادة طرح سبل تفعيل الاتفاقية، من خلال مبادرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية - بعيداً عن إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثاً: البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : العناصر الأساسية

تضمن البرنامج التنفيذي لاقامة المنطقة الحرة الأسس والقواعد والآليات التنفيذية والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية ، وصولاً لإزالتها بالكامل. وفيما يلي نعرض لأهم عناصر ذلك البرنامج التنفيذي:

1/3: العضوية: إن الدول العربية الأعضاء في «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل

التجاري بين الدول العربية» مؤهلون للانضمام للمنطقة، أما الدول العربية غير الأعضاء فبترتب عليهم أولاً الانضمام إلى هذه الاتفاقية لكي يصبحوا طرفاً فيها ، ومن ثم الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة .

2/3: الامتيازات الممنوحة في إطار المنطقة: يترتب على الانضمام إلى تلك المنطقة العديد من المزايا للدول الأعضاء، والتي تتمثل في الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 100% للسلع المتبادلة في إطار المنطقة، مع تطبيق المعاملة التفضيلية لصالح الدول العربية الأقل نمواً، حيث تتقدم الدولة الراغبة في الحصول على المعاملة التفضيلية بطلب إلى المجلس، يتضمن (المعاملة المطلوبة، والفترة الزمنية المطلوبة).

3/3: السلع المشمولة بالمنطقة: تضم كافة السلع الصناعية والزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية. ولا تسرى أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري. وتتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج .

4/3: قواعد المنشأ: يشترط لاعتبار السلع عربية لأغراض المنطقة أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في

الدولة الطرف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع.

5/3: شهادة المنشأ العربية: للحصول على الإعفاءات الجمركية والامتيازات التي تتيحها المنطقة، يجب أن تكون السلعة مصحوبة بشهادة منشأ عربية صادرة ومصادق عليها من الجهات المعتمدة في الدول الأعضاء في المنطقة (وزارات الاقتصاد أو المالية أو التجارة أو غرف التجارة أو أي اطر أخرى تعتمد الدولة العضو)، ولا تحتاج شهادة المنشأ العربية إلى التصديق من السفارات والقنصليات في الدول العربية .

6/3: المواصفات: الدول العربية الأعضاء في المنطقة ملتزمة باعتماد المواصفات القياسية العربية التي يتم اقرارها، وتطبق المواصفات الوطنية على السلع المستوردة في حال عدم وجود مواصفات عربية لها . وينبغي ألا يؤدي تطبيق الاشتراطات حول المواصفات القياسية إلى المنع أو التأخير لدخول السلع العربية إلى أسواق الدول الأعضاء في المنطقة .

7/3: آليات التنفيذ والمتابعة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، وفي هذا الإطار تتضمن مهام المجلس : إجراء مراجعة نصف سنوية لدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي، واتخاذ القرارات الملزمة لمواجهة أية عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي، كما يحق للمجلس إنشاء ما يلزم من لجان واطر تنظيمية متخصصة لمتابعة تنفيذ

المنطقة وتذليل المعوقات التي قد تعوقها، (وقد قام المجلس بالفعل بتشكيل عدة اطر واهمها لجنة المفاوضات التجارية، ولجنة قواعد المنشأ، ولجنة/اجتماع مدراء الجمارك، والأمانة الفنية الممثلة في قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية).

8/3: تجارة الخدمات: نظراً لأهمية تجارة الخدمات ونتيجة ارتباط تحريرها بعدد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، يتم التشاور بين الدول الأطراف حول قضايا: الخدمات المرتبطة بالتجارة ، والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، إضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.

رابعاً: انعكاسات قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على واقع التبادل التجاري العربي

ارتبط التوجه إلى المدخل التجاري كأداة لتحقيق التعاون الاقتصادي ودفع التنمية في الدول العربية بما أصلته النظرية الاقتصادية والممارسات الدولية من التأثير الكبير للنمو الاقتصادي، بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية، وذلك عبر العلاقات التي تربط التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم.

كذلك فقد انطلقت فكرة تطوير مستويات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بوجه عام استناداً للواقع الاقتصادي العربي، الذي يظهر تنوع الطاقات والموارد فيما بين الدول العربية ، واتساع حجم

جدول (1): الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية بالنسبة لإجمالي التجارة للدول العربية (2010 – 2014) (%)

الدولة / البيان	حصة الصادرات البينية					حصة الواردات البينية					
	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط الفترة 2010-2014	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الدول العربية	10.8	8.6	8.4	8.6	9.9	9.3	12.7	13.3	13.0	13.1	13.7
الأردن	50.5	47.1	48.6	53.5	51.5	50.2	34.8	36.8	35.7	31.0	30.2
الإمارات	8.2	6.0	6.0	6.5	6.9	6.7	6.4	6.5	7.7	7.6	8.1
البحرين	17.5	15.8	16.3	15.9	15.1	16.1	26.4	33.1	31.3	31.3	40.1
تونس	10.8	10.0	10.7	10.7	10.9	10.6	7.2	5.9	8.8	9.9	9.9
الجزائر	3.2	3.3	4.2	4.6	6.0	4.3	4.2	5.2	4.9	6.3	6.1
جيبوتي	86.4	90.0	90.1	81.5	77.5	85.1	28.1	25.3	34.9	81.9	65.0
السعودية	13.5	11.4	10.8	11.0	12.6	11.9	9.1	9.8	9.7	10.7	10.5
السودان	14.2	19.4	65.2	24.8	27.3	30.2	28.4	27.7	24.5	26.0	25.5
سورية	40.1	14.8
الصومال	92.9	91.1	92.0	90.1	92.6	91.7	50.7	39.0	48.2	49.6	52.1
العراق	3.6	3.6	3.3	3.1	3.8	3.5	24.8	24.9	19.6	16.7	21.8
عمان	17.2	13.2	12.6	12.1	15.3	13.5	35.7	37.5	30.2	27.7	37.3
قطر	9.2	6.5	7.2	6.9	7.9	7.6	18.4	19.5	17.6	14.8	18.0
جزر القمر	8.4	5.4	6.4	4.4	8.9	6.7	12.0	15.0	13.2	12.8	13.1
الكويت	3.3	2.0	1.9	2.5	4.4	3.0	13.8	17.6	16.9	18.2	18.5
لبنان	44.1	35.4	38.8	51.4	52.4	44.4	13.1	16.4	14.7	11.9	10.8
ليبيا	3.6	6.2	3.4	1.9	9.7	5.9	5.8	9.8	11.3	13.4	17.3
مصر	31.7	28.9	30.5	32.6	35.4	31.9	11.8	12.9	13.2	13.2	14.1
المغرب	5.0	4.0	5.7	4.6	4.7	4.8	13.7	15.2	15.0	14.9	13.6
موريتانيا	0.3	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	13.8	9.0	25.6	26.9	19.2
اليمن	14.8	10.6	5.4	6.4	11.9	10.9	35.7	36.3	17.8	29.7	29.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - 2015 استنادا للبيانات الصادرة عن الاونكتاد - 2015.

• -- : بيانات غير متاحة.

ارتبط التوجه الى المدخل التجاري كاداة لتحقيق التعاون الاقتصادي ودفع التنمية في الدول العربية بما أصلته النظرية الاقتصادية والممارسات الدولية من التأثير الكبير للنمو الاقتصادي. بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية، وذلك عبر العلاقات التي تربط التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم.

يظهر تتبع بيانات الجدولين (1)، (2) المعنيين برصد مستويات تطور وتنامي التجارة العربية القائمة فيما بين الدول العربية منذ انطلاق المنطقة عام 2005 وحتى اخر البيانات المتاحة لسنوات الفترة 2010-2015.

تظهر البيانات تدني نسبة التجارة البينية العربية، وعدم تطورها طوال سنوات عمل المنطقة، حيث بلغت نسبتها في المتوسط نحو 10.0%، بل إن نسبتها لإجمالي التجارة العربية لم تتحسن مقارنة بمستوياتها قبل تأسيس هذه المنطقة، وهو ما يعني ان المنطقة لم تسهم فعليا في اجراء تعديل جوهري في هيكل التجارة العربية لصالح التعاملات البينية العربية-العربية. كما توضح البيانات بلوغ نسبة الصادرات البينية لإجمالي تجارة الدول العربية كمتوسط لسنوات الفترة 2010 - 2014 نحو 9.9%، مقابل بلوغها للواردات البينية لذات الفترة نحو 13.5%.

السوق العربي، حيث تمثل مساحة الدول العربية نحو 13.2% من مساحة العالم، ويمثل السكان نحو 10% من سكان العالم، كما تمتلك الدول العربية نحو 56.8% من احتياطات النفط، ونحو 28.4% من احتياطات الغاز، اضافة لامتلاكها امتداد ساحلي بطول نحو 27 الف كيلو متر، وكذلك امتلاك موارد متنوعة من الطاقات السياحية والثروات المعدنية.

كما يرتبط هذا التعاون بتنامي دور وحجم التكتلات الاقتصادية والتجارية على مستوى العالم، بالشكل الذي اصبح يميل التوجه نحو ضرورة الاستفادة مما توفره اقتصادات الحجم من تدعيم تنافسية الاقتصادات والمنتجات في الأسواق العالمية. حيث تشير بيانات منظمة التجارة العالمية الى ارتفاع عدد الاتفاقيات الإقليمية للتجارة الحرة (المفعلة/المنفذة) على مستوى أقاليم العالم، ليبلغ (259) اتفاقية حتى مطلع عام 2015، وهي الاتفاقيات التي أسهمت في تنمية حجم التبادل التجاري والنمو الاقتصادي لتلك الأقاليم.

في ضوء سريان وانطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 1 يناير 2005 بدلا من 1 يناير 2008، أي قبل ثلاث سنوات من الموعد المبرمج لها، فقد كان يفترض ان تنهض حركة التجارة العربية ويزدهر التبادل السلعي والأنشطة الأخرى المرتبطة به، فيما بين الدول العربية، وهو الامر الذي يمكن تبين عدم حدوثه.

المختلفة، تظهر تمكن هذه الأقاليم من تحقيق معدلات للتجارة البينية تتجاوز بشكل واضح وبعدها اضعاف تلك المحققة على المستوى العربي. (جدول 3).

من جانب آخر وتأكيدا لتدني كفاءة المنطقة، فإن البيانات المقارنة للعديد من المناطق الحرة على مستوى أقاليم العالم

جدول (3): بيانات مقارنة للأهمية النسبية للتجارة البينية للدول العربية ولعدد من التكتلات والمناطق التجارية على مستوى أقاليم العالم لسنوات مختارة للفترة 1995 - 2013. (%)

البيان/العام	2005	2013
الاتحاد الأوروبي - EU27	68	62
منطقة النافتا - NAFTA	56	49
اتحاد أسيان - ASEAN	25	26
تجمع دول أمريكا اللاتينية - LAIA	15	16
تجمع الكاريبي - CARICOM	13	14
الميركوسور - MERCOSUR	12	15

المصدر: قواعد بيانات البنك الدولي - WITS 2015

العربية البينية، ما يعني تركيز الجزء الأكبر من التعاملات التجارية البينية العربية في عدد محدود من الدول، وذلك وفقا لمعيار الأهمية النسبية للتجارة الوطنية، او طبقا لمعيار الأهمية النسبية لإجمالي التجارة البينية، التي تعاني اساسا من محدوديتها.

كما يؤكد ذلك تتبع الشركاء التجاريين الاساسيين للدول العربية، حيث لم تحظ اغلب الدول العربية بترتيب متقدم في موقع الشراكة التجارية لدى الدول العربية الاخرى، وتركز الشركاء التجاريين في الصين والهند والولايات المتحدة والمانيا وايطاليا واسبانيا وفي حالات قليلة تمكنت بعض الدول من الالتحاق بمرتبة الشريك التجاري الأهم كما يوضح ذلك الجدول (4).

كما تظهر البيانات ان أكثر الدول العربية انخراطا في التجارة البينية العربية وفق معيار الأهمية النسبية للتجارة البينية منسوبة الى إجمالي حجم التجارة الوطنية، هي دول غير منضمة أساسا للمنطقة (الصومال وجيبوتي).

اما على مستوى باقي الدول الأعضاء في المنطقة فقد كانت الاردن ولبنان هما الأكثر انخراطا في التجارة البينية وفقا للمعيار السابق، في حين كانت الدول صاحبة المساهمة الرئيسية في قيمة التجارة العربية/العربية هي السعودية والامارات، حيث مثلت مساهمتهما معا نحو 54.3% من الصادرات البينية العربية، ونحو 32.4% من الواردات

جدول (2): التوزيع النسبي للتجارة البينية بين الدول العربية (2010/2014) - (%)

البيان	حصة الواردات البينية						حصة الصادرات البينية					
	متوسط الفترة 2010-2014	2014	2013	2012	2011	2010	متوسط الفترة 2010-2014	2014	2013	2012	2011	2010
مجموع الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأردن	6.3	5.6	5.9	6.9	7.1	6.5	3.1	3.1	3.2	2.9	3.1	3.0
الإمارات	15.7	17.7	16.4	16.7	14.9	14.0	17.5	18.6	18.7	16.3	16.4	17.7
البحرين	4.2	4.4	4.2	4.3	4.6	4.0	2.8	2.6	2.9	2.9	3.0	2.4
تونس	1.9	2.0	2.1	2.0	1.4	1.9	1.7	1.5	1.6	1.6	1.7	1.8
الجزائر	2.4	3.0	2.9	2.0	2.5	1.9	2.4	2.7	2.6	2.7	2.3	1.9
جيبوتي	0.3	0.3	0.4	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
السعودية	13.7	14.7	15.7	14.0	13.1	11.6	36.8	35.6	36.5	38.1	40.3	34.3
السودان	2.4	1.9	2.3	2.1	2.6	3.4	1.8	1.4	1.6	2.4	1.8	1.6
سورية	3.1	5.0
الصومال	0.7	0.8	0.7	0.8	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.4
العراق	11.3	9.0	8.9	10.0	12.1	13.0	2.5	2.6	2.5	2.9	2.8	1.9
عمان	8.6	9.0	8.6	8.8	9.0	8.4	6.0	6.7	5.9	5.5	5.6	6.1
قطر	4.4	4.5	4.0	4.3	4.4	5.1	8.0	8.5	8.3	8.7	7.2	7.0
جزر القمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	4.4	4.8	4.8	4.3	4.5	3.8	2.6	3.8	2.5	2.1	2.0	2.0
لبنان	2.6	1.8	2.2	2.9	3.4	2.8	1.6	1.4	1.8	1.6	1.5	1.8
ليبيا	2.6	2.7	3.0	2.8	1.1	1.7	1.3	1.4	0.6	1.6	0.9	1.8
مصر	8.2	8.4	8.2	9.1	8.4	7.7	8.7	7.8	8.8	8.6	9.1	9.0
المغرب	5.8	5.1	5.9	6.3	6.4	5.8	0.9	0.9	0.9	1.1	0.8	0.9
موريتانيا	0.5	0.6	0.7	0.8	0.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	3.2	3.7	3.2	1.7	3.5	4.1	0.8	0.9	0.9	0.4	0.9	1.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد - 2015 استنادا للبيانات الصادرة عن الاونكتاد - 2015.

جدول (4): ترتيب أهم الشركاء التجاريين (للسادات والواردات) لعدد من الدول العربية - لبيانات العام 2015

البيان	شركاء التصدير	شركاء الاستيراد
الأردن	الولايات المتحدة - العراق - السعودية	السعودية - الصين - الولايات المتحدة
الإمارات	اليابان - الهند - كوريا الجنوبية	الصين - الهند - الولايات المتحدة
تونس	فرنسا - إيطاليا - ألمانيا	فرنسا - إيطاليا - ألمانيا
الجزائر	إسبانيا - إيطاليا - فرنسا	الصين - فرنسا - إيطاليا
السعودية	الصين - الولايات المتحدة - اليابان	الصين - الولايات المتحدة - الهند
العراق	الصين - الهند - الولايات المتحدة	تركيا - الصين - الولايات المتحدة
لبنان	السعودية - الإمارات - جنوب أفريقيا	الصين - إيطاليا - فرنسا
الكويت	فرنسا - الصين - الهند	الصين - الولايات المتحدة - الإمارات
مصر	إيطاليا - السعودية - الهند	الصين - ألمانيا - الولايات المتحدة
المغرب	إسبانيا - فرنسا - البرازيل	إسبانيا - فرنسا - الصين
اليمن	اليابان - الهند - كوريا الجنوبية	الصين - الهند - تركيا
ليبيا	إيطاليا - فرنسا - ألمانيا	إيطاليا - الصين - تركيا
السودان	الصين - الهند - اليابان	الصين - الهند - مصر

المصدر: قام الباحث بأعداد هذا البيان استناداً للبيانات الصادرة عن البنك الدولي 2016 - WITS.

وظلت الدول العربية مرتبطة تجارياً بدول وأقاليم العالم المختلفة بما يتجاوز ارتباطها البيئي، فطبقاً لبيانات العام 2014، فقد بلغت الأهمية النسبية لشركاء التصدير للدول العربية نحو 39% مع دول آسيا والصين "دون اليابان"، ونحو 13.0% مع الاتحاد الأوروبي، ونحو 17.0% مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ونحو 21.2% مع باقي دول العالم، وعلى مستوى الواردات فلم يختلف الوضع كثيراً حيث حظيت دول آسيا والصين "دون اليابان" بنحو 34.6% من الواردات العربية، والاتحاد الأوروبي بنحو 28.0%، والولايات المتحدة واليابان بنحو 13.0%، وباقي دول العالم بنحو 11.6%.

وتجدر الإشارة إلى أنه ومقارنة بتحليل أوضاع اتجاهات التجارة الخارجية العربية، انبرز التحولات تمثل في النمو المضطرب للأهمية النسبية لأسواق الصين وباقي دول آسيا، والتي ارتفعت حصتها من الصادرات العربية من 24.9% إلى 39.0%، وارتفعت حصتها من الواردات العربية من 23.5% إلى 34.6% للعامين 2008، 2014 على التوالي.

خامساً: التقييم ومتطلبات تصحيح المسار

يظهر التحليل السابق تدني فعالية آلية التجارة الخارجية بوجه عام، ودور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بوجه خاص) كمدخل لتطوير وتوسيع مستويات التبادل التجاري والتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

يتطلب السعي لتحليل العوامل أو القيود الداخلية ذات الصلة باطر واليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ضرورة الإشارة بداية إلى ان هناك قيود او عوامل هيكلية تحد من إمكانات التوسع في نشاط تلك المنطقة.

تتضمن تلك العوامل انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الخارجية العربية بالنسبة لحركة التجارة الدولية، فطبقاً لبيانات وتقديرات صندوق النقد الدولي، فقد مثلت الصادرات العربية نحو 4.4% فقط من صادرات العالم، ومثلت الواردات العربية نحو 4.7% من واردات العالم للعام 2015، وهما النسبتان المؤهلتين للتراجع للعام 2016 لتبلغا نحو 4.3% للاولى ونحو 4.6% للثانية، وذلك نتيجة لما تشهده المنطقة من اضطرابات مقيدة وممانعة لحركات التبادل التجاري البري، كذلك يظهر هيكل الصادرات العربية استحواذ المنتجات من السلع والمواد الأولية على نحو 70.0% من الصادرات العربية، ونحو 5.0% للمنتجات الزراعية، ونحو 25.0% للمنتجات الصناعية.

من الكيماويات والالات والمعدات والصناعات الاساسية (والتي تتسم في معظمها بانخفاض قيمتها المضافة وتدني محتواها التقني)، وهو ما يقلص عموماً من اتساع أفق التبادل التجاري العربي دولياً وبيئياً.

ويؤكد ما سبق ما يظهره مؤشر التنوع الاقتصادي للصادرات العربية الصادر عن الاونكتاد (2016) الذي يرصد تدني مستويات التنوع في الصادرات العربية، وهو الامر الذي يعكس بوضوح قصور تشكيلة المنتجات/الصادرات العربية بوجه عام، وضعف فرص النفاذ للأسواق العربية، كما يرصد الاونكتاد عدم ملاحظة تحسن ملموس على معدل التنوع في الصادرات العربية عموماً بين العامين 2005، 2013، حيث ظل المتوسط العام للدول العربية متراجعا للغاية فيما بين (0.700 - 0.713)، في الوقت الذي يبلغ فيه هذا المتوسط في الدول الصاعدة مثل ماليزيا (0.467 - 0.451)، وباستثناء تونس فقد كانت باقي الدول العربية في النصف المتأخر من المدى الخاص بهذا المؤشر، وذلك طبقاً لبيانات العام 2013. (جدول 5).

جدول (5): تطور مؤشر التنوع لصادرات الدول العربية والعالم للعامين 2005، 2013. *

الدولة/العالم	2005	2013
الأردن	0.594	0.669
الإمارات	0.594	0.545
البحرين	0.754	0.719
تونس	0.599	0.495
الجزائر	0.810	0.733
جيبوتي	0.650	0.595
السعودية	0.809	0.766
السودان	0.793**	0.818
سورية	0.671	0.655
الصومال	0.777	0.750
العراق	0.825	0.874
عمان	0.768	0.690
فلسطين	0.591	0.666
قطر	0.790	0.784
جزر القمر	0.679	0.771
الكويت	0.813	0.784
لبنان	0.625	0.595
ليبيا	0.816	0.790
مصر	0.606	0.521
المغرب	0.670	0.670
موريتانيا	0.857	0.795
اليمن	0.815	0.717
العالم	0.000	000_0

المصدر: الاونكتاد - حسب التصنيف 3- ISIC (تصنيف 3 فئات).

* تقع قيمة المؤشر بين الصفر والوحدة الصحيح، حيث يشير الـ (0) الى مستويات افضل للتنوع، ويشير الـ (1) الى انعدام التنوع.

** السودان لبيانات العام 2012

كما لازال هناك العديد من التحديات والقضايا العالقة المتعلقة بمنطقة التجارة العربية التي انطلقت فعليا منذ عشر سنوات، والتي تستلزم اقرار وتنفيذ اليات تستجيب للاحتياجات وتلتزم بها الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أهم هذه القضايا :

-استمرار بعض الدول بعدم تطبيق التعريفات الصفيرية كما الحال بالنسبة لليمن، واستمرار بعض الدول العربية مثل الجزائر واليمن، بتطبيق القوائم السلبيه رغم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفض طلبات الاستثناء.

-الثغرات الأساسية التي تنطوي عليها

الصيغة المقترحة للاتفاقية العربية لسمات الدخول التي يفترض أن يمنح بموجبها أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب امتيازات لتسهيل حركة تنقلهم بين الدول العربية.

-قيام العديد من الدول بالتحفظ على الكثير من القرارات والقواعد المنظمة للمنطقة، مما يتيح لهذه الدول عدم الالتزام بها، إضافة لعدم انضمام كافة الدول العربية للمنطقة، حيث لازالت جيبوتي، والصومال، والقمر خارج المنطقة.

-استمرار وجود القيود الكمية : حيث اشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي WEF، (Global Competitiveness Report 2013-2014)، إلى قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية هما الارتفاع النسبي في مستوى التعريفات الجمركية، إضافة الى القيود غير الجمركية على التجارة، وخاصة ما بين الدول العربية نفسها على مستوى تجارتها البينية، حيث تشير التقديرات أن هذه التدابير تعادل (كعبء جمركي) ما نسبته 32% بالنسبة للمبادلات الصناعية، وتعادل ما نسبته 29% بالنسبة للمبادلات للسلع الزراعية، ما يعني عمليا الافتقار إلى العناصر الأساسية لبيئة التحرير التجاري وتعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات.

ويؤكد ذلك أيضا ما توصلت إليه نتائج الاستبيان الذي قام به الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بشأن تقييم فعالية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2015/2016، وهو الاستبيان الذي يقوم به الاتحاد سنويا لرصد التطور في مستويات الفعالية لمنطقة التجارة الحرة، حيث يتم تعميم استبيان على شريحة واسعة ومناسبة من الشركات والجهات المعنية بالتجارة العربية البينية وبخدمات النقل والشحن بين البلاد العربية، وبما يغطي مختلف النشاطات الاقتصادية للتجارة البينية، وقد جاءت معظم الاستجابات (سلبية)، حيث تم رصد أحد عشر قيودا على التجارة البينية العربية، تتمحور حول القيود الكمية والترتيبات والاجراءات التنظيمية والمالية والفنية التي تعوق النشاط التجاري لمنطقة التجارة العربية.

تضمنت تلك القيود (طول مدة المرور عبر الموانئ ونقاط الحدود العربية - ارتفاع كلفة النقل في بلد المنشأ - صعوبات خاصة بسمات/تأشيرات الدخول- القيود الفنية والمبالغ في المعايير والمواصفات - القيود المالية - عدم تطبيق الاعفاء الجمركي الكامل - القيود الخاصة بالتراخيص - عدم السيطرة على الاسعار وتغييراتها - الاحتكارات الوطنية - قواعد وقيود مراقبة الحصص والكميات - سيادة التعامل وفق انظمة الرسوم المتبادلة) (جدول 6).

جدول (7): كفاءة التجارة والخدمات اللوجستية المرتبطة بها في الدول العربية* - 2014

الدولة/البيان	المرتبة/عالمياً**	قيمة مؤشر الأداء اللوجيستي الكلي للتجارة
ألمانيا	1	4,12
الإمارات	27	3,54
قطر	29	3,52
السعودية	49	3,15
البحرين	52	3,08
الكويت	56	3,01
عمان	9	3,00
مصر	62	2,97
الأردن	8	2,87
لبنان	8	2,73
الجزائر	96	2,65
تونس	110	2,55
ليبيا	118	2,50
القمر	128	2,40
العراق	141	2,30
موريتانيا	148	2,23
اليمن	151	2,18
السودان	153	2,16
جيبوتي	154	2,15
سوريا	155	2,09
الصومال	160	1,77

World bank, world development indicators - database - 2016.

* تقييم كفاءة التجارة في الدول العربية - 2014 : مدى المؤشر من 1 الى 5 من الأسوأ الى الأفضل.

** الترتيب الدولي وفق الدول التي توفر عنها بيانات في قاعدة بيانات البنك الدولي.

القائمة في سلاسل التوريد الخاصة بصناعة واحدة فقط (الأجهزة والمعدات الطبية) وعلى مستوى دولتين فقط وهما المكسيك وفيتنام، حيث توصلت الدراسة الى انه في حال إزالة تلك القيود الكمية بين هاتين الدولتين وتلك الصناعة فقط، فان هذا سيقود لارتفاع حجم التبادل التجاري لمنتجات تلك الصناعة بنحو 1.5 مليار دولار.

كذلك فقد أشارت العديد من الدراسات الى ان التجارة البرية في إطار منطقة التجارة الحرة متواضعة، وتواجه صعوبات لوجيستية عديدة، يؤدي لارتفاع تكاليف التجارة الإقليمية بما يزيد عن نسبة 40%. يتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي خلال العام 2016 حول اثر الغاء بعض القيود غير الجمركية

جدول (6): نتائج الاستبيان الخاص بقيود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنوات الفترة 2013-2016 : نسبة الردود السلبية إلى إجمالي الردود (%)*

	2016/2015	2015/2014	2014/2013
عدم الالتزام بالتعريفات الصفوية	%45,64	%43,02	%38,20
الرسوم المماثلة	%38,97	%38,37	%16,85
القيود غير الجمركية			
طول مدة العبور	%64,10	%65,12	%52,81
القيود الفنية	%54,87	%56,4	%46,07
القيود المالية	%41,03	%42,44	%44,94
قيود التراخيص	%33,33	%33,72	%32,58
الاحتكار	%15,90	%15,12	%21,35
السيطرة على الأسعار	%22,05	%20,93	%24,72
مراقبة الكميات	%23,59	%22,67	%20,22
ارتفاع تكاليف النقل	%69,74	%70,93	%51,69
صعوبة سمات الدخول	%53,33	%50,00	%47,19

المصدر : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعية للبلاد العربية - سنوات مختلفة للفترة 2013-2016.

يقيس نوعية الخدمات المؤسسية المؤثرة في البيئة التشغيلية للمصدرين والمستوردين الناشطين في البلد.

فطبقاً لنتائج المؤشر فانه وعلى مستوى العالم للدول التي توفرت عنها بيانات، فلم تتمكن أي من الدول العربية من التواجد ضمن المراكز الـ (25) المتقدمة، وتمكن عدد محدود من الدول العربية من تحقيق تقدم نسبي وتحديدًا مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما الامارات وقطر والسعودية، في حين حققت معظم الدول العربية ترتيب متأخر، يعكس صعوبات في مستوى تقديم حزمة الخدمات اللوجستية المرتبطة بتيسير إتمام العمليات التجارية. (جدول 7).

كذلك يتفق ويفسر كافة تلك النتائج ما أظهره المؤشر الدولي لتقييم كفاءة التجارة Trade Performance Index، المعني بتقييم كفاءة التجارة والعمليات المرتبطة بها وتنافسية الصادرات الوطنية في الاسواق الخارجية، استناداً لمؤشر مركب يركز احتسابه على أربعة عناصر رئيسية وهي: - مؤشر النفاذ إلى السوق، المعني بقياس الأفضليات التي يتمتع بها المصدرون إلى الأسواق الخارجية، ومؤشر الإدارة على الحدود، المعني بتقييم نوعية وشفافية وكفاءة الإدارة الحدودية للدولة، ومؤشر البنى التحتية المعني بتقييم مدى توفر وجودة البنى التحتية للنقل، والخدمات المتصلة التي تعتبر ضرورية لتسهيل حركة البضائع داخل الدولة وعبر الحدود، ومؤشر البيئة التشغيلية، الذي

كما يتفق مع ذلك ما سبق ان اكدته احدي الدراسات التطبيقية للاسكوا - 2014، والتي توصلت الى خلاصة بان واقع التجارة العربية يظهر ان الصادرات العربية المحققة فعليا، هي أقل من الطاقات الحقيقية المتاحة، بمعنى ان الدول العربية تصدر بنحو ثلث طاقتها التصديرية فقط، وهو ما يعود بشكل أساسي الى «تركز التصدير في الشركات الصغيرة وضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على تعبئة طاقات التصدير وحفز الاستثمار في تنوع قواعد الإنتاج والتصدير واستيعاب وخلق فرص العمل الجديدة، كما هو الحال في باقي دول واقاليم العالم» .

سادساً: الخاتمة

لا يمكن تقييم الدور المنوط بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمعزل عن واقع الاقتصادات العربية وأداء قطاعاتها وطبيعة هيكلها وفق المقاييس الكمية وكذلك النوعية. حيث رصدت الدراسة ان الإخفاق العربي في الارتقاء بمتسويات علاقاته التجارية البينية، والوصول بها للمستويات المرجوة او المناظرة لها في دول واقاليم العالم المختلفة، يرجع بشكل أساسي الى اعتماد النشاط الاقتصادي (الإنتاجي والتصديرية) في معظم الدول العربية على التخصص في إنتاج المواد الأولية او المنتجات منخفضة القيمة المضافة، وهو الامر الذي نتج عنه تشابه هيكل الإنتاج وكذلك هيكل المزايا واتجاه الاقتصاديات العربية نحو التنافس بدلاً من الترابط ، ومن ثم ضعف

تبادلها التجاري البيني، وذلك مقابل تنامي واضطراد العلاقات التجارية مع الدول الصناعية وباقي دول العالم لاسيما الصين. كما يرتبط بقصور او بضعف المتطلبات الحديثة والمرنة والكافية لاقامة منطقة حرة للتجارة لاسيما ما يتعلق بالخدمات والمرافق وكذلك الإجراءات والتنظيمات المقيدة او المعطلة لحركة الصادرات والواردات، هذا إضافة لاستمرار الفجوات القائمة بين اتخاذ القرارات وتنفيذها علما بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قوامه الأساسي هو المعنيين والمسؤولين المختصين بالتجارة الخارجية في الدول العربية.

مما سبق يمكن تبين ان الانطلاق نحو صياغة طرح ينهض بالتبادل التجاري العربي، يمكن تأسيسه على مسارات ثلاثة أساسية تعمل بشكل متوازي وهي:

المسار الأول: إعادة تعديل وتطوير الهياكل الإنتاجية العربية؛ حيث ان المنطلق الأساسي لتنمية التبادل التجاري، هو وجود فائض في الإنتاج المحلي يبحث عن أسواق خارجية لتصريفه، او وجود إنتاج يخاطب الأسواق الخارجية، وقد أظهرت هياكل الإنتاج ومن ثم التصدير في الدول العربية ضعفا واضحا في مستويات التنوع والارتقاء في قيمتها المضافة، بما لا يسمح واقعيا بإمكانيات اعلى لتوسيع الأسواق، وهو ما يملي إعادة رسم وتوجيه وتحفيز المشروعات الإنتاجية في الدول العربية ضمن اطر اكثر اتساعا للتنمية الصناعية القائمة على الانخراط في سلاسل القيمة

العالمية او الإقليمية، على مستوى السلع والخدمات، دون ان يمنع ذلك الاستفادة من المزايا النسبية والتنافسية المتوفرة في الدول العربية.

المسار الثاني : تفعيل كافة القرارات

الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعديل اليات اتخاذ وتنفيذ القرارات، فلا يمكن قبول استمرار وجود حالات عديدة من عدم الالتزام من بعض الدول العربية بتنفيذ التزاماتها تجاه التحرير الكامل والتام للتجارة الخارجية، رغم مرور اكثر من عشرة أعوام على إتمام كافة إجراءات اطلاق منطقة حرة تماما للتجارة العربية، بما قد يتضمنه ذلك من إقرار المعاملة بالمثل، او طرح الحلول العملية التي تزيل مبررات وضع مثل تلك القيود من بعض الدول العربية. وهما المساران المفضيان في المحصلة الى تأسيس اطار أوسع للتنمية المشتركة وكذلك للتعاون فيما بين الدول العربية.

المسار الثالث: التحرك العربي لادماج

التجارة في الخدمات، والتغلب على القيود التي تحد من قدرة المفاوضين على صياغة الترتيبات اللازمة لتحريرها، حيث ان التجارة البينية في الخدمات هي الأكثر معاناة من نظيرتها السلعية، ورغم نمو وحيوية دور قطاع وانشطة الخدمات في النمو العالمي والتجارة العالمية، ورغم دعوة القمم العربية المختلفة الى تحريرها، فلا زالت خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتواجه العديد من القيود المتعلقة بالتراخيص والتشريعات التقييدية المتنوعة. وهي القيود التي تؤثر في

المجمل على كفاءة التجارة في السلع والخدمات داخل المنطقة.

من جانب اخر واستنادا لما تم رصده وتحليله في هذه الدراسة من حقائق ومعلومات حول تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يمكن تقديم عدد من التوصيات او المقترحات التنفيذية (لمتخذي القرار وواضعي السياسات في الدول العربية) الهادفة لإطلاق الدور المرجو من هذه المنطقة والارتقاء بالتعاون العربي-العربي، نحو مستويات اكثر تقدما لاسيما ما يتعلق بإتمام الاتحاد الجمركي وقيام السوق العربية المشتركة، واهم هذه المقترحات:

1. الالتزام العربي الواضح والفوري بإلغاء كافة أنواع القيود الكمية (الإدارية والمالية والفنية)، بما يسمح بانسيابية التجارة بين الدول العربية، وسرعة الاتفاق على توحيد المواصفات بين الدول العربية.

2. السعي إلى تخفيض كلفة التجارة العربية البينية من خلال تطوير البنى الأساسية في مختلف الدول العربية، بما يسهل الترابط بينها، ويساهم في تحقيق وفورات في تكاليف النقل والاتصالات فيما بين الدول العربية ومع غيرها من الدول الأجنبية، بما في ذلك مشروعات ربط شبكات الطرق، وكذلك ربط السكك الحديدية والخطوط والمرافئ البحرية.

3. إشراك القطاع الخاص في مشروعات التطوير وتأهيل البيئة التشريعية والقانونية لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيعه على

إنشاء شركات النقل العربية الخاصة بأنواعها كافة.

4. تقليص تكاليف النقل التجاري والعبور على المنافذ الجمركية، وبخاصة تقليص مدة التخليص، وتطوير الربط الإلكتروني بين المراكز الحدودية تجنباً لتكرار الإجراءات والمعاملات، إضافة إلى تسهيل العبور على المنافذ الجمركية وتوضيح الإجراءات، وإزالة كافة المعوقات، وتحديث وسائل المعاينة والتفتيش بطرق لا تعرض البضائع

للتلف. وعدم التشدد - غير المبرر- في الإجراءات الأمنية على الحدود.

5. تسهيل سمات الدخول إلى الدول العربية لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات، وتقصير مدة الحصول عليها، وإطالة مدة صلاحيتها، وتخفيض القيمة المعيارية المقدرة لرأس مال الشركات المؤهل مديروها أو أصحابها للحصول على سمات الدخول، حيث أن معظم الشركات في الدول العربية تنتمي إلى نمط الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

إسماعيل صبري مقلد (1991): «العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات» - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - 1991.

جامعة الدول العربية - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون القانونية - الاتفاقيات والمعاهدات «معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري» 13 أبريل 1950. http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=6

محمد محمود الامام. "العمل الاقتصادي العربي المشترك: ابعاده وتطوره" - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة - 2001. ص.ص. 130-140.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: الأمانة العامة "اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية" - سبتمبر 2016 <http://council.caeuweb.org/index.php/pages/council/40>

جامعة الدول العربية - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - ورقة عمل حول "تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية للوصول إلى منطقة تبادل حر" القاهرة - يناير 1996.

جامعة الدول العربية: وثائق جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - "وثيقة مؤتمر القمة العربية" - الأردن - عمان "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" المملكة الأردنية الهاشمية - عمان 1980.

محمد لبيب شقير: "الوحدة الاقتصادية العربية - تجاربها وتوقعاتها" - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - مايو 1986.

جامعة الدول العربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي "وثائق غير منشورة" لسنوات الفترة 1978 - 2016. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - جمهورية مصر العربية - القاهرة.

منظمة التجارة العالمية (2016): الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - جات - 1994 "المادة الرابعة والعشرين - وثيقة تفسير أحكام المادة (24) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، الخاصة بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة - الفقرات (1، 6، 1، 8، 52).

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة الشؤون القانونية: "البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى" - www.arablegalnet.org

صندوق النقد العربي: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، التقرير السنوي، دولة الامارات العربية المتحدة، ابوظبي، 2016.

برنامج تمويل التجارة العربية: "التقرير السنوي" صندوق النقد العربي - 2015. (www.atfp.org).

منظمة التجارة العالمية (أكتوبر 2016) - www.wto.org

قاعدة بيانات 2016 - WITS (www.wits.org)

WORLD BANK MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA REGION - MENA QUARTERLY ECONOMIC BRIEF. "THE ECONOMIC EFFECTS OF WAR AND PEACE". Issue 6 January 2016

Sab, R. (2014) "Economic Impact of Selected Conflicts in the Middle East: What Can We Learn from the Past?", IMF working paper WP/14/100, Washington DC.

المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنمية العربية - الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو (الشامل التشغيلي - 2015)، الإصدار الثاني، المعهد العربي للتخطيط - الكويت - 2015.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي "الدورة العادية 95" - اللجنة الاقتصادية - المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على مشروع جدول الاعمال - البند الخامس- القاهرة 16-17/2/2015. (ج معدل 95/03 - 02/15 - 12/ - م(0053)

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - امانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي "الدورة العادية 96" - اللجنة الاقتصادية - المذكرات الشارحة للبنود المدرجة على مشروع جدول الاعمال - البند السادس- القاهرة 31/8- 1 سبتمبر 2015 - وثيقة مستقلة - 2015/2/17. (ج 08/15 - 96/03 - م(0326)

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: (2016). "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى امام تحديات إعادة الهيكلة في أسواق النفط العالمية- التقرير الثالث والعشرون - نيسان/ابريل 2016، راجع أيضا: التقرير السابق إصداره عن الغرفة: (2015). "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015 - 2016: التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية" - التقرير الثاني والعشرون، نيسان/ابريل 2015.

world economic Forum (WEF 2016): "Annual Report 2015-2016" - REF 220716 http://www3.weforum.org/docs/WEF_Annual_Report_2015-2016.pdf

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا. (اسكوا 2014): "التكامل العربي - سبيلا لنهضة إنسانية"، اسكوا - 13 February 2014

فعالية أسواق الأسهم العربية
المسئولية الاجتماعية للشركات
البنية الجزيئية لأسواق الأوراق المالية
مناطق التجارة الحرة
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الخصائص والتحديات
تذبذب أسواق الأوراق المالية
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
مؤشرات النظم التعليمية
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
تمكين المرأة من أجل التنمية
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
نظام الحسابات القومية لعام 2008
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
والنامية
الطبقة الوسطى في الدول العربية
كفاءة البنوك العربية
إدارة المخاطر في الأسواق المالية
السياسات المالية المحابية للفقراء
السياسات الاقتصادية الهيكلية
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
التعاون الخليجي
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
سياسات العدالة الاجتماعية
السياسات الصناعية في ظل العولمة
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
المركزية
التخطيط والتنمية في الدول العربية
التخطيط الاستراتيجي للتنمية
سياسات التنافسية
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية
حدود السياسات الاقتصادية
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
التدريب وبناء السلوك المهني
المخاطر الاجتماعية
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية:
حالة الدول العربية

د. إبراهيم أونور
د. حسين الأسرج
د. وليد عبد مولا
د. أحمد الكواز

د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. محمد أبو السعود
د. رياض بن جليلي
د. وليد عبد مولا
د. بلقاسم العباس
د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. أحمد الكواز

د. بلقاسم العباس
د. علي عبدالقادر علي
د. وليد عبد مولا
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولا
د. أحمد الكواز
د. رياض بن جليلي
د. بلقاسم العباس
د. وليد عبد مولا
د. بلقاسم العباس

د. وشاح رزاق
د. حسين الطلافحة
د. وليد عبد مولا
أ. صالح العصفور
د. محمد أمين لزعر

أ. بلال حموري
د. أحمد الكواز
د. محمد عمر باطويح
د. أحمد الكواز
د. محمد أمين لزعر
د. ايهاب مقابله
د. فهد الفضالة
د. فيصل حمد المناور
د. ايهاب مقابله
د. وليد عبد مولا

التاسع والثمانون
التسعون
الواحد والتسعون
الثاني والتسعون

الثالث والتسعون
الرابع والتسعون
الخامس والتسعون
السادس والتسعون
السابع والتسعون
الثامن والتسعون
التاسع والتسعون
المائة
المائة وواحد

المائة واثنان
المائة وثلاثة
المائة وأربعة
المائة وخمسة
المائة وستة
المائة وسبعة
المائة وثمانية

المائة وتسعة
المائة وعشرة
المائة والحادي عشر

المائة والثاني عشر
المائة والثالث عشر
المائة والرابع عشر
المائة والخامس عشر
المائة والسادس عشر

المائة والسابع عشر
المائة والثامن عشر
المائة والتاسع عشر
المائة والعشرون
المائة والواحد والعشرون
المائة والثاني والعشرون
المائة والثالث والعشرون
المائة والرابع والعشرون
المائة والخامس والعشرون
المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية
النمو الشامل
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
تطوير تمويل التنمية

د. نواف أبو شمالة
د. أحمد الكواز
د. نواف أبو شمالة
د. أحمد الكواز

المائة والثامن والعشرون
المائة والتاسع والعشرون
المائة والثلاثون
المائة والواحد والثلاثون



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 📠 : 24842935 (965)

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا:     

